

قانون رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٥٣

بالموافقة على سحب التحفظ الخامس الوارد في الخطابين المتبادلين بين وزير الخارجية والمدير العام للهيئة العالمية للصحة للمحققين باتفاق المقرر بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة الموقع بالقاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بالموافقة على اتفاق المقرر بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة الموقع بالقاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على سحب التحفظ الخامس الوارد في الخطابين المتبادلين بين وزير الخارجية والمدير العام للهيئة العالمية للصحة للمحققين باتفاق المقرر بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة الموقع بالقاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥١

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الخارجية

محمد فوزي

قانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٣

بتعديل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها، المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه فقرة جديدة بالنص الآتي :

"على أنه يجوز استثناء بعض أحياء مدينتي القاهرة والاسكندرية من أحكام هذا القانون بقرار من الوزير المختص بعد موافقة الهيئة القائمة على أعمال التنظيم"

مادة ٢ - على وزير الشؤون البلدية والقروية والمعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير العدل رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح) أحمد حسني

وزير الشؤون البلدية والقروية

وليم سليم حنا